معدل سعر البرميل 99.9 دولاراً

«الشال»: الكويت ستحقق 7.5 مليارات دينار إيرادات نفطية خلال الربع الاول

ارتفاع الايرادات النفطية

توقع تقرير شركة الشال للاستشارات الاقتصادي الأسبوعي أن تكون الكويت حققت إيرادات نفطية، خلال الربع الاول، بما قيمته 7.5 مليارات دينار، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما –وهو افتراض، في جانب الأسعار، وربما حتى الإنتاج، حالياً، فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية، مجملها، نحو 30 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 13.1 مليار دينار، عن تلك المقدرة في الموازنة.

ومع إضافة نحو 1.2 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 31.2 مليار دينار. وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21.2 مليار دينار، ستكون النتيجة تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، يقارب 10 مليارات دينار، للسنة المالية 2014/2013، بمجملها.

وقال التقرير انه بانتهاء شهر يونيو 2013، انتهى الربع الأول من السنة المالية الحالية 2014/2013، وظل معدل سعر برميل النفط ال بحدود الـ 100 دولار، ولكن مع ميل إلى الانخفاض، وأحياناً الحاد، وقد كان أدنى معدل لسعر برميل النفط ال خلال الربع الأول، عند نحو 94.80 دولاراً، بينما كان أعلى معدل عند نحو 107.28 دولارات للبرميل.

وأوضح التقرير ان معدل سعر برميل النفط للربع الأول من السنة المالية الحالية، بلغ نحو 99.9 دولاراً للبرميل، ومازال معدل الربع الأول يزيد بنحو 29.9 دولاراً للبرميل، أي بما نسبته 42.7 في المئة، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 70 دولاراً للبرميل، ولكنه أدنى، بنحو 5.5– دولارات للبرميل، أي بما نسبته 5.2– في المئة، عن معدل سعر برميل النفط ال للربع الأول من السنة المالية الفائتة 2013/2012، والبالغ نحو 105.4 دولارات أمريكية للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2013/2012، التي انتهت بنهاية مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط ال، معدل سعر بلغ نحو 106.5 دولارات.

ولفت التقرير إلى أن أسعار النفط مدعومة بشكل أكبر من عوامل جيوسياسية مثل أحداث الربيع العربي، وبشكل أكبر من العقوبات المفروضة على إيران، بينما عوامل الاقتصاد مثل ضعف أداء الاقتصاد العالمي واستمرار مخاطره العالية تضغط إلى الأدنى على كل من الإنتاج والأسعار، لذلك فقد سعر برميل النفط في ربع السنة المالية الحالية الأول أكثر من 5 في المئة من معدله في السنة المالية الفائتة، وعليه لابد من سياسة مالية حصيفة.

بارتفاع بلغ مقداره 707 آلاف دينار

18.2 مليون دينار أرباح «برقان» خلال الربع الأول

بنك برقان

حلل الشال نتائج أعمال برقان، عن الشهور الثلاثة الأولى والمنتهية في 31 مارس 2013، والتي تشير إلى أن البنك، بعد خصم الضرائب على الشركات التابعة في الخارج، قد حقق ارباحاً بلغت نحو 18.2 مليون دينار، وبارتفاع بلغ مقداره 707 آلاف دينار، ونسبته 4.0 في المئة، مقارنة بمستوى ربحية البنك، للفترة نفسها من عام 2012، والتي بلغت نحو 17.5 مليون دينار.

وتراجع هامش صافي الربح، وصولاً إلى 22.2 في المئة، مقارنة بنحو 29.2 في المئة، للفترة نفسها من العام الماضي، وذلك بسبب ارتفاع إيرادات التشغيل بنحو 37.1 في المئة وهي نسبة أعلى من ارتفاع صافي الربح البالغ نحو 4 في المئة، كما أسلفنا سابقاً.

وعند خصم نصيب الحصص غير المسيطرة، نجد أن البنك حقق صافي ربح خاص بمساهمي البنك بلغ نحو 15.6 مليون دينار، مقارنة مع 17.5 مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق، أي بانخفاض بنحو 1.9 مليون دينار. وارتفعت المخصصات على القروض والسلفيات إلى نحو 7.3 ملايين دينار، مقارنة بما قيمته 5 ملايين دينار، للفترة ذاتها من عام 2012، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 45.3 في المئة، أي ما يعادل نحو 2.3 مليون دينار.

وارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية للبنك إلى نحو 83.1 مليون دينار، مقارنة بنحو 60.6 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2012، وهو ارتفاع بلغ نحو 22.5 مليون دينار، وقاربت نسبته 37.1 في المئة، وجاء معظمه، من ارتفاع إيرادات الفوائد بنحو 15.8 مليون دينار، لتبلغ 61.3 مليون دينار، مقارنة بنحو 45.4 مليون دينار، للفترة نفسها من العام الفائت، صاحبها ارتفاع لمصروفات الفوائد، بلغ نحو 8.9 ملايين دينار، وصولاً إلى 26.3 مليون دينار، بينما كانت بحدود 17.4 مليون دينار، للفترة نفسها من العام الفائت، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع صافي إيرادات الفوائد بما قيمته 7 ملايين دينار ونسبته 25 في المئة، وصولا إلى 35 مليون دينار، مقارنة بنحو 28 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2012.

وارتفعت إيرادات صافي الربح من العملات الأجنبية إلى نحو 6.3 ملايين دينار، أي ما نسبته 66.5 في المئة، حيث سجل هذا البند نمواً بنحو 2.5 مليون دينار، في مارس عام 2013.

وارتفع بند إيرادات أخرى بما قيمته 1.3 مليون دينار ونسبته 97.6 في المئة، وصولا إلى 2.7 مليون دينار، مقارنة بنحو 1.4 مليون دينار. وقد بلغ صافي هامش الفائدة «الفرق ما بين نسبة الفائدة المحصلة والفائدة المدفوعة» نحو 4.6 في المئة، مقارنة بنحو 4.3 في المئة، للفترة نفسها من العام 2012.

من جهة أخرى، ارتفعت جملة مصروفات التشغيل للبنك بلغت نحو 56.4 في المئة او ما قيمته 19.2 مليون دينار، حين بلغت نحو 53.3 مليون دينار، مقارنة بنحو 34 مليون دينار، للفترة ذاتها من عام 2012. وارتفعت قيمة المخصصات من 6.2 ملايين دينار إلى نحو 7.2 ملايين دينار، أي ارتفاعا بلغت نسبته 17.7 في المئة مقارنة بمستواها في مارس من عام 2012.

وتظهر البيانات المالية أن إجمالي موجودات البنك قد ارتفعت بنحو 103.9 ملايين دينار، أي ما نسبته 1.7 في المئة، لتبلغ نحو 6080.6 مليون دينار، مقابل 5976.7 مليون دينار، في نهاية عام 2012، وهذا النمو سيكون أكبر قيما لو قارنا إجمالي الموجودات بنظيره المسجل خلال الربع الأول من عام 2012، إذ سيقارب 1306.9 ملايين دينار، أي ما نسبته 27.4 في المئة، حيث بلغ إجمالي الموجودات 4773.6 مليون دينار، في 31 مارس 2012. وانخفضت الموجودات الحكومية «سندات وأذونات»، بما قيمته 3.4 ملايين دينار ونسبته 0.7 في المئة، لتصل إلى 480.2 مليون دينار «وتمثل 7.9 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقارنة بإجمالي تلك الموجودات في نهاية عام 2012، عندما بلغت نحو 483.6 مليون دينار «وتساوي 8.1 في المئة من إجمالي الموجودات». وسجلت الموجودات الحكومية ارتفاعا، بلغت نسبته 5.5 في المئة، أي ما قيمته 25 مليون دينار، عند مقارنتها بحجمها الذي كانت عليه في مارس 2012، والبالغ 455.1 مليون دينار «وتعادل نحو 9.5 في المئة من إجمالي الموجودات».

وقامت إدارة البنك بخفض حجم محفظة القروض والسلفيات بما نسبته 50. في المئة، حيث انخفضت قيمة هذه المحفظة إلى 3366 مليون دينار «55.4 في المئة من إجمالي الموجودات»، بعد أن كانت قد بلغت، في نهاية عام 2012، نحو 3384.4 مليون دينار «56.6 في المئة من إجمالي الموجودات». ولو قارنا حجم هذه المحفظة بنظيره الذي كان عليه، في الفترة نفسها من العام الماضي، سنرى أنها قد حققت نمواً قاربت نسبته 39.9 في المئة، حين بلغت نحو 2405.7 ملايين دينار «50.4 في المئة من إجمالي الموجودات».

انخفض عدد الأسواق التي حققت مكاسب

12 سوقاً من أصل 14 حققت خسائر خلال الشهر

أكبر الخاسرين خلال شهر يونيو حققها السوق الصيني

افاد الشال أن أداء شهر يونيو، كان بشكل عام، سالباً، ورغم أن الاتجاه السالب كان في حدود توقعاتنا، إلا إنه كان كبيراً بينما توقعناه طفيفاً، فقد حقق 12 سوقاً من أصل 14 سوقاً خسائر خلال الشهر، مقارنة بمستوى مؤشراتها في نهاية شهر مايو الفائت. وضمنها حافظ السوق السعودي على أدائه المعتدل وحقق مكاسب في شهر يونيو بنحو 1.2 في المئة، والسوق القطري حقق، أيضاً، أداءً موجباً طفيفاً «0.4 في المئة» بسبب الدعم الذي تلقاه نتيجة تصنيفه سوق ناشئة مع بداية العام المقبل، ثم بالتغيير السياسي الذي نقل السلطة سلماً من جيل إلى آخر.

ومع هذه الخسائر، انخفض عدد الأسواق التي حققت مكاسب برقمين –أي 10 في المئة وأكثر– منذ بداية العام الجاري من 10 أسواق إلى 8 أسواق، وهبط سوقان هما الصيني والهندي من المنطقة الموجبة إلى المنطقة السالبة، أي حققا خسائر منذ بداية العام. وقد أدى تصريح لمحافظ البنك الفيدرالي الأمريكي باحتمال وقف أو خفض عمليات التيسير الكمي النقدي خلال العام الجاري، وأزمة سيولة بين البنوك الصينية أوحت بأزمة ائتمان في الصين، مع تلكؤ البنك المركزي عن التدخل، إلى هبوط حاد في مؤشرات الأسواق، كلها.

وأكبر الخسائر خلال شهر يونيو حققها السوق الصيني بفقدان مؤشره – 14 في المئة في شهر واحد، وثاني أعلى الخسائر حققها كل من سوقي دبي والمؤشر الوزني لسوق الكويت بخسارة 6.1– في المئة في شهر واحد، تفوق عليهما في خسارته مؤشر سوق الكويت السعري بفقدان 6.4– في المئة ولكنه غير محسوب. وظل ترتيب المقدمة للأسواق الرابحة، خلال نصف العام الأول كما هو في نهاية شهر مايو، فظل سوق دبي أكبر الرابحين بتحقيق 37 في المئة مكاسب في 6 شهور، تلاه سوق أبوظبي، الذي بدأ يغلق الفجوة معه، بمكاسب بنحو 35 في المئة، ثم السوق الياباني بمكاسب 31.6 في المئة.

وضمن الأسواق الثمانية التي حققت مكاسب برقمين منذ بداية العام، 6 أسواق إقليمية من أصل 7 أسواق، وحده السوق بمؤشره الوزني ضمن أسواق الإقليم الذي هبط مع السوق البريطاني، خلال شهر يونيو، إلى تحقيق أرباح دون هذا المستوى كما هو ظاهر في الجدول المرافق.

ورغم ذلك، يشير أداء السوق مُقاساً بأداء المؤشر السعري، إلى مكاسب بنحو 31 في المئة ويأتي رابعاً في ترتيب الأداء ضمن الـ14 سوقاً المنتقاة، بينما يحل تاسعاً في الترتيب وبمكاسب بنحو 7 في المئة لمؤشره الوزني، أي إن مكاسب السعري تساوي 4.4 أضعاف مكاسب الوزني.

ولازالت إمكانات التنبؤ بأداء شهر يوليو بالغة الصعوبة، وقد رأينا في نهاية شهر يونيو كيف ارتدت الأسواق، إيجاباً، بعد خبر سيء مفاده ضعف أداء الاقتصاد الأمريكي خلال ربع السنة الأول «1.8 في المئة» بعد تقديرات أولية أعلى، وذلك أوحى للمضاربين في الأسواق باحتمال تأخير وقف برنامج التيسير الكمي النقدي –طبع النقود–، بما يعنيه ذلك من هشاشة المحفزات.

ولكن، يبدو من حركة التصحيح في شهر يونيو، التي طالت 12 سوقاً من أصل 14 سوقاً، وبعضه تصحيح حاد كما حدث في الصين ودبي، مثلاً، بأن الاحتمالات باتت أكبر لأداء إيجابي للأسواق في شهر يوليو.

أداء الربع الثاني من العام الحالي جاء داعماً لذلك النشاط

2354.9 مليون دينار قيمة التداول في سوق الكويت

توزيع قيمة التداول

اشار تقرير الشال أن أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال النصف الأول من عام 2013، كان أكثر نشاطاً، مقارنة بأداء النصف الأول من عام 2012، إذ ارتفعت جميع المؤشرات الرئيسة بما فيها قيمة المؤشر العام.

وكان أداء الربع الثاني من العام الحالي داعماً لذلك النشاط، مقارنة بالربع الأول، إذ ارتفعت مؤشرات قيمة وكمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام، وكان شهر مايو هو الأعلى سيولة، خلال النصف الأول من السنة، إذ بلغت فيه قيمة التداول خلاله، نحو 2354.9 مليون دينار، وهي قيمة تمثل ما نسبته 32.2 في المئة من إجمالي قيمة تداول النصف الأول لهذا العام.

بينما حقق شهر فبراير أدنى سيولة أو قيمة تداول، إذ بلغت تلك السيولة نحو 594.7 مليون دينار، أي ما نسبته 8.1 في المئة من إجمالي قيمة تداول النصف الأول لهذا العام. ومع نهاية يوم 2013/06/30، يكون النصف الأول من عام 2013 قد انقضى، وبلغ مستوى السيولة، في هذا النصف، نحو 7312.4 مليون دينار، أي ما يعادل 25658 مليون دولار أمريكي، وبمعدل يومي قارب 51.3 مليون دينار، وهو معدل أعلى بنحو 54 في المئة، عن مثيله للفترة نفسها من عام 2012، البالغ نحو 33.2 مليون دينار. وكانت قراءة مؤشر الشال، في نهاية شهر يونيو 2013، عند 441.5 نقطة، وبارتفاع بلغ 3.3 نقاط، أي ما نسبته 0.7 في المئة، مقارنة بنهاية السنة الفائتة.

ولقياس العائد الإجمالي في البورصة المحلية، خلال الفترة، لابد من إضافة العائد النقدي الموزع «Cash Yield»، خلال النصف الأول من السنة الحالية، والذي قارب معدله 3 في المئة، ما يعني أن الارتفاع الكلي في البورصة، طبقاً لمؤشر الشال، كان بحدود 3.7 في المئة.

جدير بالذكر أن مؤشر الشال قد بلغ أعلى مستوى له، خلال النصف الأول من السنة، بتاريخ 30 مايو، عند 475.3 نقطة، أي بارتفاع بلغت نسبته 8.5 في المئة، مقارنة بنهاية عام 2012 عندما أقفل على 438.2 نقطة، في حين بلغ ذلك المستوى أدناه عند 436 نقطة، بتاريخ 24 مارس.

وبلغت كمية الأسهم المتداولة نحو 86495.6 مليون سهم، وبمعدل يومي قارب 604.9 ملايين سهم، وهو معدل أعلى، بما نسبته 53 في المئة، عن مثيله للفترة نفسها من عام 2012 وذلك أمر ليس بالضرورة صحيا، لأن جرعة المضاربة على الأسهم الرخيصة ازدادت من دون مبرر منطقي. أما عدد الصفقات، فقد قارب 1324.7 ألف صفقة، وبمعدل يومي بلغ 9263 صفقة، وهو معدل أعلى، بما نسبته 87.7 في المئة، من مثيله، للفترة نفسها من عام 2012، وهو ما يؤكد الحقيقة السابقة، أي كثرة الصفقات الوهمية.

وأقفل الربع الثاني على قيمة رأسمالية، لـ 195 شركة مشتركة، بلغت 30.072 مليار دينار، أي بارتفاع في القيمة الرأسمالية قاربت نسبته 1.9 في المئة، مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2013، وحينها بلغت القيمة الرأسمالية 29.513 مليار دينار، أي إن السوق قد أضاف نحو 558.6 مليون دينار إلى قيمته، في ثلاثة شهور. وعند المقارنة مع نهاية عام 2012، نجد أن القيمة السوقية قد ارتفعت بنحو 1.435 مليار دينار، أي بنسبة بلغت نحو 5 في المئة حين كانت القيمة نحو 28.637 مليار دينار.

وانعقدت الجمعيات العمومية لمعظم الشركات، خلال الربع الثاني، وقامت نحو 95 شركة بتوزيع أرباح نقدية وأسهم منحة عن عام 2012، أو أحدهما، إضافة إلى زيادات في رؤوس الأموال. وعند مقارنة القيمة الرأسمالية، في نهاية النصف الأول مع نهاية عام 2012، –من دون الأخذ في الاعتبار الشركات التي قامت بزيادة في رؤوس أموالها– نجد أن شركة دبي الأولى للتطوير العقاري قد حققت أكبر ارتفاع، في قائمة الأسهم المرتفعة، بزيادة بلغت نسبتها 250 في المئة، تلتها شركة منشآت للمشاريع العقارية، بزيادة بلغت نسبتها 155.4 في المئة.

بينما سجلت الشركة القابضة المصرية أكبر خسارة في القيمة، ضمن قائمة الأسهم المنخفضة، بهبوط بلغت نسبته 45.9 في المئة، تلتها في التراجع شركة رمال الكويت العقارية، بما نسبته 33.1 في المئة.

وحققت 146 شركة ارتفاعاً في أسعارها، مقارنة بنهاية عام 2012، وانخفضت أسعار 42 شركة، بينما حافظت 7 شركات على مستوى أسعارها، وارتفعت مؤشرات جميع القطاعات الـ 12 العاملة في سوق الكويت للأوراق المالية ما عدا قطاع الاتصالات، والذي انخفض مؤشره بنحو 14.1 في المئة، وحقق قطاع التكنولوجيا أعلى ارتفاع لمؤشره بنحو 32.5 في المئة، وحقق قطاع السلع الاستهلاكية ثاني أعلى نسبة ارتفاع لمؤشره بنحو 21.9 في المئة.